

تطور حركة التعليم في مصر ١٩١٦-١٩٥١ دراسة تاريخية

(المناهج ، وزارة المعارف ، التطورات التعليمية)

إعداد

أ.م.د. سمير رحيم الخزاعي

قسم التاريخ – كلية الآداب – الجامعة المستنصرية

saamr.raaheam@yahoo.com

م.م. حارث يوسف عيسى

مكتب رئيس الجامعة – الجامعة التكنولوجية

Harth.yosaf@yahoo.com

ملخص

عملت بريطانيا باجراءات عدة في مجال التعليم في مصر بعد الحرب العالمية الاولى بناء على المطالبات المتعددة للشعب المصري الذي ادرك ضرورة اصلاح هذا القطاع لانه الاساس لتطور البلد . وشملت هذه الاصلاحات مراحل التعليم كافة الاولي والعالى ، فضلا عن انها شملت تعليم الجنسين كمحاولة منها لتحسين صورتها لدى الشعب المصري من جهة ، وللتأكيد على حسن نواياها من جهة أخرى . وبغض النظر عن المقاصد البريطانية من الاصلاحات الا أنها ساهمت بشكل او باخر بالنهوض بالمستوى التعليمي للشعب المصري وعلى المستويات كافة، وكانت هذه خطوة تحسب لبريطانيا .

حظي مجال التعليم بقدر كبير من الاهمية السياسية والاجتماعية في القرن العشرين ، أذ بدأ الوطن العربي عامة ومصر خاصة وكأنه يكشف لأول مرة هذا المجال واهميته ، ويسعى لاختيار تأثير هذا المجال على المجتمع ، علماً ان مجتمعات عديدة ابدت اهتمامها بهذا المجال بوقت مبكر أدراكاً منها لاهميته في رفع مستوى مجتمعاتها العلمي والسياسي والاقتصادي والاجتماعي .

لذلك نشط الشعب المصري بعد الحرب العالمية الاولى بشكل كبير جداً ، وقام بثورات عدة مطالباً بأصلاحات عدة اهمها اصلاح النظام التعليمي ، وفي محاولة من بريطانيا لتهدئة الشعب المصري ، وعدم تكرار ثورات الشعب المصري ضده عملت على القيام بمجموعة من الاصلاحات في القطاع التربوي بغية منها تهدئة الشعب المصري وضمه لجانبها ، لذلك قسمنا هذا البحث الى :-

اولاً :- التطورات التعليمية في مصر حتى صدور الدستور المصري عام ١٩٢٣ م .

ثانياً :- التطورات التعليمية بعد صدور الدستور المصري عام ١٩٢٣ م .

ثالثاً :- اهم التطورات في التعليم الاولي والعالي .

رابعاً :- تعليم البنات .

خامساً :- تعليم الكبار .

أولاً :-التطورات التعليمية في مصر حتى صدور الدستور المصري ١٩٢٣ م

عند اندلاع الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤م-١٩١٨م عملت السلطات البريطانية على عدم قيام الشعب المصري بالانتفاضة ضدها ، وكانت تعلم برفض الشعب لسياستها بشكل عام وإجراءاتها التعليمية بشكل خاص ، فقامت بعض الإصلاحات في التعليم الشعبي ما بين عام ١٩١٦م-١٩١٧ م وحولت الكتاتيب إلى مدارس أولية ذات أربع فرق ، ولقبت الفقيه ب(رئيس) والعريف ب(معلم)، ومنعت الرؤساء والمعلمين جباية النقود من الطلاب، إذ عملت على رفع مرتباتهم إلى خمس جنيهاً للرئيس وثلاث جنيهاً للمعلم في الشهر، ومما يجدر ذكره كان في عام ١٩٠٨م يتقاضى الفقيه (الرئيس) جنيهين والعريف (المعلم) جنيه واحد .وفرضت على الطلاب في تلك المدارس مصروفات تجبى لوزارة المالية ، فضلاً عن منطقة العباسية إذ كان يفرض على الطالب مئة وخمسون مليمًا شهرياً ومئة مليمًا في الشهر بمنطقة طولون وخمسون مليمًا بحي الحسين (السبب الاختلاف في الاجور يرجع الى الاختلاف في المستوى الاقتصادي بين هذه المناطق) . أما نسبة الطلاب الذين يعفون من هذه المصاريف فكان يتراوح ما بين عشرة بالمئة وعشرون بالمئة^(١) . مع منح المجانية بنسبة معينة منهم ترتفع بالأحياء الفقيرة^(٢).

أما الإجراء الآخر الذي اتخذته الحكومة فقد عملت على تعديل المناهج الدراسية بما يطابق الوضع الجديد ، فأصبح الطالب يدرس في المدارس الأولية القرآن الكريم والتعليم الديني ثماني حصص في الأسبوع ، واللغة العربية والخط سبعة عشرة حصة في الأسبوع ، والحساب سبع حصص في الأسبوع ، و شمل ذلك تدبير الصحة ايضاً . ويبدأ تدريسها في السنة الثانية، والجغرافية والرسم يبدأ تدريسهما بالسنة الرابعة ، وكانت المدارس الأولية للبنات تهتم بالخياطة ويبدأ تدريسها بالسنة الثانية^(٣).

أدركت وزارة المعارف أن الطلاب الذين ينتهون من دراستهم بالمدارس الأولية لا يكتسبون الخبرات الكافية ، فقررت إنشاء مدارس أولية راقية عام ١٩١٦م ، و حددت أهداف هذه المدارس "بأنها بمثابة الحلقة المتممة لحلقة التعليم في التعليم الأولي، والتعليم فيها متجه إلى تقوية مواهب الطلبة العلمية لكي يتسنى لهم استعدادهم في دخول معترك الحياة وبحيث يكونون قادرين على مزاولة أي عمل وتزداد كفاءتهم مهما كان نوع العمل الذي يمارسونه "بناء على ذلك أسست وزارة المعارف مدرسة أولية راقية بالقاهرة في العام نفسه كانت مدة الدراسة فيها أربع سنوات ومناهجها أرقى من مناهج المدرسة الأولية مع إدخال بعض أوجه النشاط العلمي كالنجارة والنسيج والمعادن ، وأسست في العام نفسه مدرسة راقية للبنات بالقاهرة لتتقيد الطالبات الثقافة التي تؤهلن للحياة المنزلية . وكانت مدة الدراسة فيها ثلاث

سنوات (٤) . أخذت مجالس المديریات ووزارة المعارف في تحويل كتاتیبها إلى نظام المدارس الأولية ، وزادت في عددها حتى بلغ سبعمئة وخمس وستون مدرسة في عام ١٩٢٢م بها ثمانون ألف ومئة واثنان وسبعون طالباً وطالبة مقابل مئة ستة وأربعون مدرسة حكومية بها سبعة وعشرون ألف وثمان مئة وسبعة وخمسون طالباً وطالبة^(٥) .

شكلت وزارة المعارف في عام ١٩١٧ م لجنة لدراسة موضوع إصلاح التعليم وتعميم التعليم الأولي. وقدمت اللجنة تقريرها عام ١٩١٨م، وبنى على الأسس الآتية:

١- تشيد في كل مدن مصر مدارس أولية تستوعب ثمانون بالمئة من البنين و خمسون بالمئة من البنات ممن تتراوح أعمارهم بين السادسة والحادية عشرة، و راعت اللجنة في تحديد هذه المدة الزمنية أن كثيراً من الطلاب يتسربون خلال عملية التعليم ، وان قسماً منهم يلتحقون بالمدارس الابتدائية ، كما راعت قسماً من أولياء الأمور الذين لم يكونوا يرغبون في تعليم بناتهم ، وحددت المدة الزمنية في إنشاء هذه المدارس على أن لا تزيد على عشرين سنة .

٢- قدرت اللجنة أن تنفيذ هذا المشروع يتطلب إيجاد عشرة آلاف مدرسة أولية، ويتطلب مبلغ قدره ١٢٢٥٠٠٠٠٠ جنيهاً للنفقات موزعة على عشرين سنة. كما يتطلب في نهاية المدة ميزانية سنوية قدرها ٢٣٠٥٠٠٠٠ جنيهاً موزعة بين وزارة المعارف والسلطات المحلية كمجالس المديریات التي اقترحت اللجنة أن تجبى ضرائب محلية خاصة ترصد لجميع ما يلزم من الاعتماد لبناء المدارس والإنفاق على إداراتها .

٣- تقوم وزارة المعارف بدفع إعانة لمجالس المديریات تعادل ثلث ثمن الأراضي و نفقات البناء وإعانة أخرى تعادل نصف مجموع المرتبات التي تدفع لمعلمي المدارس .

٤- رأت اللجنة أن تقوم الوزارة بإعانة المدارس الأهلية الواقعة تحت إشرافها بما يعادل ثلث مرتبات المعلمين ، وتقوم المجالس بمثل هذا الإجراء مع المدارس الأهلية الواقعة تحت إشرافها. وعلى الرغم من كل الجهود التي بذلت من قبل أعضاء اللجنة ، إلا أن المشروع طوي من قبل وزارة المعارف، متذرة بحجج مالية^(٦).

بعد كل المحاولات التي بذلت لإنجاح التعليم في مصر، إلا أن سياسة بريطانيا استمرت في محاولتها السيطرة على التعليم وعدم التوسع فيه، ويتضح ذلك من خلال الميزانية المخصصة لهذه الوزارة حيث بلغت هذه الميزانية عام ١٩٠٥م-١٩٠٦م ١١٩٩٨١ جنيهاً أو مايعادل ٠,٩٣% من الميزانية العامة للدولة وفي العام ١٩١٠م-١٩١١م بلغت الميزانية ٥٠٧٩٤٢ جنيهاً بما يعادل ٠,٢٩% من الميزانية العامة^(٧) . يتضح من اعلاه، ان

بريطانيا وان سعت لتحسين اوضاع التعليم ، لكن بشرط ان لا يتوسع لدرجة كبيرة ، بل هدفت لتضييقه واقتصاره على مجموعة معينة ، لان انتشار التعليم لا يصب في مصلحتها ، بل بالعكس يؤدي للاضرار بمصالحها لتوعية الشعب بافعالها ، وبالتالي الغضب ضدها ، وهذا ما لا تريده.

وفي إحصاء عام ١٩١٧ م بلغ عدد سكان ١٢،٧٥٠،٩١٨ نسمة . أما مخصصات التعليم فكانت ما يعادل ٣،٢% من الميزانية العامة ، و انخفض المال المخصص للتعليم ١،٧% من ميزانية عام ١٩٢٠م-١٩٢١ م .ولم يزداد عدد الطلاب في المدارس هذه المدة عن عشر مجموع من هم في سن التعليم من الأطفال (٨). ان هذا الانخفاض يؤكد ما ذهبنا اليه اعلاه بان بريطانيا كانت حريصة على عدم انتشار التعليم .

أشارت لجنة ملنر(٩) عن حالة التعليم المزرية في مصر “أن التعليم الذي يطلبه الشعب بقوة مازال هزيباً ، ولم تكن قلة المال هي الأزمة الوحيدة التي عانى منها التعليم على أيدي البريطانيين ، بل هناك آفاق أشد خطورة تتصل بمعنى التعليم وبأهدافه ، ففي المرحلة الابتدائية كان التعليم يقتصر على معرفة بدائية في أساسيات اللغة العربية والحسابات ، وما كان يدعى التعليم العالي كان يتوخى به أعداد الطلاب لتولي الوظائف الكتابية وشغل المناصب الحكومية الثانوية ، وكان يلحق باللغة الانكليزية ، أما اللغة العربية فقد أصبحت ذات مكانة ثانوية وبذلك أعاقت بريطانيا تقدم الثقافة القومية التي تعد اللغة القومية الوسيلة الوحيدة الصالحة للتعبير عنها “ (١٠). اي ان بريطانيا ، ارادت من الاهتمام بالتعليم تحسين نظرة الراي العام الداخلي والخارجي لها ، لذلك كانت اصلاحتها طفيفة لم تمس الهيكل الداخلي للتعليم بقوة.

بلغ عدد الطلاب المنتمين إلى المدارس بمختلف أنواعها ١٠٥،٤٠٦ في عام ١٩٢١م-١٩٢٢ م أن هذا العدد لا يتناسب مع عدد سكان مصر البالغ ثلاث عشرة مليون نسمة ، وبلغ عدد المدارس الابتدائية في العام نفسه أربعة وثلاثون مدرسة ، كانت أربعة منها للطالبات ، فضلاً عن قسم ابتدائي ألحق بمدرسة البنات الثانوية في القاهرة ، وكانت مدة الدراسة في المدارس الابتدائية ست سنوات ، إلا إن وزارة المعارف قررت في عام ١٩٢٢م أن تمد هذه الدراسة بمدارس البنات إلى ثماني سنوات لرفع المستوى العلمي للمتخرجات وخصوصاً من يقتصر منهن على الدراسة الابتدائية، وبذلك أصبحت السن المتوسطة للمنتهيات في المدارس الابتدائية أربع عشرة سنة (١١).

ثانياً :-التطورات التعليمية بعد صدور الدستور المصري ١٩٢٣ م

إن صدور أول دستور لمصر في العام ١٩٢٣م كان عاملاً مهماً في دفع حركة التعليم للأمام ، فتكون الدستور من سبعة أبواب ضمت مئة وسبعون مادة ، حدد في مادته الثالثة من الباب الثاني أن المصريين لدى القانون سواء ، وهم متساوين في التمتع بالحقوق المدنية والسياسية ، وفيما عليهم من الواجبات والتكاليف العامة لا تمييز بينهم في ذلك بسبب الأصل أو اللغة أو الدين ، وإليهم يعهد بالوظائف العامة مدنية كانت أم عسكرية ، ولا يتولى الأجانب هذه الوظائف إلا في الأحوال الإستثنائية إذ يحددها القانون كما بينت في المادة الرابعة أن الحرية الشخصية مكفولة ، و فيما يخص التعليم فقد نص الدستور بالباب نفسه على المواد الآتية :

المادة ١٧: إن التعليم حر ما لم يخل بالنظام العام أو يكون منافياً للأداب .

المادة ١٨: تنظيم أمور التعليم يكون بوساطة القانون .

المادة ١٩: التعليم الأولي إلزامي للمصريين من ذكور وإناث وهو مجاني في المكاتب العامة. وبهذا يكون الدستور الأول للبلاد أولى التعليم أهمية كبيرة من أجل نشره بين أبناء الشعب ونص على أن تنظم أمور التعليم عن طريق القانون^(١٢). ولأهمية التعليم وضرورة إلزامه وضعت المادة التاسعة عشرة من الدستور المصري التي نصت بإلزامية التعليم ومجانيته^(١٣). كان القانون المصري الذي يخص التعليم يقضي بأن تباشر مجالس المديرية إدارة المكاتب العامة في المدن ، وأن تتولى وزارة المعارف التفتيش العلمي والصحي على تلك المكاتب ، كما نص القانون على تحويل وزارة المعارف حق تعيين الجهات التي تنشأ عن المكاتب العامة اللازمة التي يسري عليها حكم الإلزام المقرر بالدستور. لهذا وضعت الوزارة في العام نفسه مشروعاً لتعميم التعليم بدأت بتنفيذه عام ١٩٢٤م ، فأُسست مئة وسبع وعشرون مدرسة أولية في المحافظات والمديرية إذ جعلت التعليم فيها مجاناً ، وعرفت هذه المدارس عادةً بمدارس المشروع، إلا أن الوزارة تراجعت عن هذا المشروع فلم تنشأ مدارس أخرى واتجهت إلى تعميم التعليم على أساس جديد (١٤).

استعرضت الوزارة في العام ١٩٢٥م جميع المشروعات التي سبق التنكير بها ، وانتهت من دراستها إلى مشروع التعليم الإلزامي الذي بدأ بتنفيذه عام ١٩٢٥م- ١٩٢٦م ، ورمي هذا المشروع إلى تعميم التعليم لجميع أبناء الأمة في المدارس وسميت بالمدارس الإلزامية ، و كانت مدة الدراسة فيها ست سنوات من السابعة إلى الثالثة عشرة وفق النظام المزدوج للدوام بمعنى أن تتعلم وجبة من الأطفال بالمدرسة في الصباح ، وجبة أخرى بعد وقت الظهيرة كان المقصود من ذلك أمرين الأول : الاقتصاد في نفقات المباني والأثاث

ومرتبات المعلمين ، والآخر: تمرين الطلاب في نصف النهار على الأعمال الزراعية ومزاولة الحرف التي يرغبون بإعداد أنفسهم لها حتى لا يؤثر التعليم على هجر الطلاب للحقول والمصانع وسعيهم وراء الوظائف الإدارية.

قدرت نفقات هذا المشروع بشكل أولي بما لا يتجاوز ثلاثة مليون جنيه، فأقرته الحكومة ووزعت نفقاته وتأسيس المدارس اللازمة على ثلاث وعشرون ما بين عام ١٩٢٥ م-١٩٤٨ م (١٥).

على إثر ذلك بدأت وزارة المعارف بتحويل جميع المدارس الأولية (ماعدا مدارس البنات) إلى نظام التعليم الإلزامي وإشارة إلى مجالس المديرية أن يتجه هذا الاتجاه في مدارسها ، كما اتفقت مع وزارة الداخلية أن تعاونها معها مجالس المديرية في تنفيذ المشروع ، بحيث تكون المجالس مسؤولة عن إعداد أماكن للمجالس الجديدة وعن إدارتها وتحمل نفقات إنشائها وأدواتها ، بينما تتحمل وزارة المعارف نفقات المعلمين ومرتباتهم وأجور الخدمة وثمان الكتب ونفقات التفتيش ، فضلاً عن إشرافها على التفتيش العلمي والصحي في المدارس ، وتحملها نفقات إنشاء إدارة المكاتب في المحافظات ، كما اتفقت على أن تتولى إدارة المكاتب في المديرية لجنة فنية تسمى لجنة التعليم الإلزامي حيث يكون رئيسها وأعضائها من هيئة التعليم ومدير المدرسة الثانوية ، ومن تختاره الوزارة من مفتشيها ، وممن يختاره مجالس المديرية من أعضاء (١٦) .

كان الفرق كبيراً بين المدارس الإلزامية والإبتدائية ، إذ التعليم بالمدارس الإلزامية كان مجاناً ، بينما التعليم بالمدارس الإبتدائية فهو مقابل ثمن، وكان ذلك يعني أن المدارس الإبتدائية لا تفتح أبوابها لأبناء الشعب، وإنما لأبناء الطبقات الغنية التي تستطيع دفع مصروفاتها الباهضة ، إلا أن المدارس الإلزامية خصصت لأبناء الشعب الفقراء. ان الهدف الحقيقي من المدارس الإلزامية كان لاشراك أكبر عدد ممكن من الشعب خاصة الطبقات الفقيرة ، وهم الغالبية العظمى منه في التعليم لاهميته بتطوير البلاد .

لم يقتصر الفرق بين المدرستين على المصروفات وحدها ، إنما كان فرقاً كبيراً بين نظام التعليم في المدارس الإبتدائية ونظام التعليم في المدارس الإلزامية، فكان منهج المدرسة الإلزامية يشتمل على القرآن الكريم واللغة العربية والخط والجغرافية والتاريخ والتربية الوطنية والأخلاق ومبادئ العلوم والصحة والحساب والأشغال والرسم والتربية البدنية ، بينما خطة الدراسة في المدارس الإبتدائية تزيد على المدارس الإلزامية في تدريس اللغة الانكليزية ، إذ كانت الدولة تصرف مبالغ كبيرة على المدارس الإبتدائية ، فكان لهذه المدارس المباني الكبيرة الممتازة والملاعب الواسعة والمختبرات المجهزة وكانت تقدم وجبة غذائية للتلاميذ في المدرسة

الإبتدائية. أما المدارس الإلزامية فمبانيها فقيرة وإمكاناتها ضعيفة ولا تقدم للطلاب وجبات غذائية على الإطلاق، وكان المعلمون في المدارس الإبتدائية من الحاصلين على المؤهلات العالية ، بينما المعلمون في المدارس الإلزامية من المتخرجين في مدارس المعلمين الأولية ، وكان يلتحق بها المتخرجون من المدارس الأولية أو الذين قضوا بسنوات بالأزهر(١٧). وكذلك لم يقتصر الفرق بين المدرستين على هذا الإختلاف فقط ، بل شمل تدرج الطلاب كلاً منهما في السلم التعليمي ، فالتعليم الإبتدائي يدفع بالطالب إلى المدرسة الثانوية، ثم إلى الجامعة ، ثم إلى مناصب الدولة الإدارية ومراكز العمل الرئيسة والمهن المختلفة كالطب والهندسة والمحاماة. أما التعليم الإلزامي فكان تعليمًا مقفلاً لا يؤدي إلى شيء ، فمن ينتهي بدراسته في المدارس الإلزامية لا يستطيع الإلتحاق بالمدارس الثانوية أو الفنية المتوسطة ، إنما يستطيع الإلتحاق بمدارس المعلمين الأولية التي تقوم بإعداد المعلمين بالمدارس الإلزامية وكان لهذا الفرق نتائج هي:

- ١- حرمان غالبية أبناء الشعب من الفلاحين والعمال من التدرج في سلم التعليم والإسهام في خدمة بلادهم في المراكز القيادية.
 - ٢- حرمان الأمة من الانتفاع بأصحاب المواهب من أبناء الطبقات الفقيرة.
 - ٣- إحتكار الرأسماليين والإقطاعيين مراكز الدولة القيادية الكبيرة مما ساعدهم على توجيه سياسة الدولة في الإتجاهات التي تخدم مصالحهم وتحافظ على إمتيازاتهم .
 - ٤- تجميد الوضع الإجتماعي حيث يبقى أبناء الفلاحين والعمال في مكانهم لا يتحركون ، ويستمر أبناء الأغنياء من الرأسماليين والإقطاعيين في المناصب العالية.
 - ٥- تزييف المبادئ الديمقراطية، في ظاهرها تطبيق ، وفي باطنها تلتزم بالقوانين .
 - ٦- هناك تمييز بين أبناء الشعب في التعليم وفي مجالات العمل المختلفة بعد إنتهاء التعليم .
- (١٨).

في الحقيقة، ان المدارس الالزامية وان سعت لاشراك اكبر قدر ممكن من الطبقات الفقيرة ، في التعليم ، الا انه لم يكن بالمستوى المطلوب ، او بعبارة ادق لم تكن ترقى هذه المدارس الى المدارس الالزامية الموجودة التي تحتضن ابناء الطبقات الغنية ، فكان هذا مأخذ كبير على التعليم خلال هذه المدة.

أما عن أهم التطورات التي حدثت في مرحلة التعليم الابتدائي فقد زادت مدة الدراسة لتصبح خمس سنوات ابتداءً من العام الدراسي ١٩٢٥م-١٩٢٦م ، وإزداد عدد المدارس في العام نفسه ليصبح مئة واثنى عشرة مدرسة بعد أن كان عددهن عام ١٩١٥ م اثنان وثلاثون مدرسة فقط (١٩) .

اما في عام ١٩٢٥م فيلاحظ إنكماش عدد المدارس الابتدائية حيث كان هناك خمسون مدرسة للبنين ضمت نحو سبعة عشر ألف وثلاثمئة وتسعة عشر طالباً ، وسبع عشرة مدرسة للطالبات ضمت نحو ألفين وثلاثمئة وتسعة وعشرون طالبة . وأصبح عدد المدارس للطالبات والطلاب سبع وستون مدرسة ، و وضعت وزارة المعارف مناهج هذه المدارس ابتداءً من عام ١٩٣٠م، وصدر القانون رقم ٢٨ لعام ١٩٣٠ م فوضع نظاماً جديداً لامتحانات هذه المرحلة. كما تقرر في العام ١٩٢٧ م وضع نظام للمدارس الابتدائية من حيث مدة الدراسة وشروط الالتحاق بها والمصروفات وشروط المجانية والمواد الدراسية والامتحانات، وفي العام ١٩٢٨م صدر قانون رقم ٢٥ بشأن تنظيم مدارس هذه المرحلة الخاصة بالطلاب وشهادة إتمام الدراسة الابتدائية ، وقد حدد نظام هذه المدارس الخاصة بالطالبات مع مدارس الطلاب ابتداءً من عام ١٩٢٨ م ، وأصبحت مدة الدراسة فيها أربع سنوات بعد أن كانت خمس سنوات (٢٠).

وبسبب صعوبة الإمتحانات بدأت الوزارة تقلل عدد الموضوعات الدراسية ، إذ كان الطلبة يشكون من تناولها موضوعات لم يشملها برنامج الدراسة وطول الأسئلة ، فضلاً عن ضيق وقت الاجابة عليها لاستكمال الرد. فاختلاف النسبة المئوية الواجب الحصول عليها للنجاح وتغير البرامج وتعديلها خلال العام الدراسي كل ذلك أدى إلى زيادة نسبة الرسوب المئوية ، وقوبلت هذه الشكاوى بالعطف مع جميع الطبقات الاجتماعية . أما الحكومة فكان هدفها إخراج طبقة متعلمة تعليماً صحيحاً يهيئها إلى إن تدخل معترك الحياة العلمية ، فكانت تهتم بالنوعية لا بالكمية (٢١).

وانطلاقاً من أهمية قطاع التعليم ، ناقش مجلس الوزراء المصري في ٦ نيسان ١٩٣٦ م نفقات التعليم، إذ خصص مبلغاً قدره ٧٥٨٠٠٠ جنيهاً مصرياً لمجلس المديرية ليتسنى له نشر التعليم في مناطق البلاد المختلفة ، فضلاً عن مناقشة واقع حال المعلم ولاسيما الرواتب التي يتقاضاها معلمو التعليم الإلزامي التي تتراوح ما بين (٤-٥) جنيهاً شهرياً التي لا تتناسب مع واقعهم الإقتصادي ، و أشارت وزارة المعارف إلى أهمية إصدار قانون التعليم الإلزامي بعد استكمال فتح المكاتب العامة والمدارس الأولية اللازمة لإستيعاب الأطفال ، وأعدت وزارة المعارف خطة لتطبيق قانون على المناطق التي استوفت حاجتها في مكاتب التعليم الأولي، أذ تم

ذلك في اليوم الأول من تشرين الأول ١٩٣٦ م وكانت نسبة المتعلمين إلى الأميين بحسب إحصاء عام ١٩٣٦ م قد وصل إلى ثماني وأربعون بالمئة للذكور وسبع بالمئة بالنسبة للإناث ومتوسطة النسبة في النوعين أربع وعشرون بالمئة ، كما وصل عدد المدارس الأولية في مصر بداية عام ١٩٣٦ م إلى ٣٢٦٨ مدرسة ، وتضم ٣٥٩٤٣٨ طالباً و ٢١٢٦٧٨ طالبة (٢٢). ونتيجة ذلك ادرك مجلس الوزراء المصري أهمية التعليم ودوره في تطوير البلد ، لذلك خصص له مبالغ كبيرة ، ليشمل غالبية الشعب المصري .

أصدرت وزارة المعارف في ١٩ آب ١٩٣٦ م ، قراراً يجعل التعليم إلزامياً في الجهات التي عدت فيها المكاتب لقبول جميع الذين في سن الإلزام لإنجاح العمل، و بهذا القرار وجهت الوزارة تعليمات إلى الوزارات الأخرى كالصحة والداخلية لتنفيذ بنود القرار في حدود اختصاصها ، وأكد القرار على ضرورة إرسال العمدة وكتابة وزارة الصحة للكشف عن أسماء الأطفال ممن هم في سن الدراسة ، و نص القرار على توجيه عقوبات لولي أمر التلميذ في حالة عدم تقديمه إلى المكتب بعد إنذاره ، و بلغ عدد التلاميذ بالمدارس الأولية طبقاً لقانون التعليم الإلزامي ٨٠٣٩٠٩ تلميذاً في العام ١٩٣٦ م ، وبلغ عدد المعلمين في المدارس التابعة للوزارة بمحافظات مصر المكلفة بالتعليم الإلزامي من قبل المديریات ٦٥٤ معلماً و عدد المدارس والمعلمين كان يسد الحاجة في تلك السنة (٢٣). ان دل هذا على شيء ، فانه يدل على ادراك الحكومة المصرية في هذه المدة أهمية التعليم ، وسعيها لجعل ابناء الشعب كافة يشتركون بالعملية التعليمية حتى وان اقتصر ذلك على المرحلة الابتدائية ، اي فقط تعلمهم القراءة والكتابة .

ثالثاً :- أهم التطورات في التعليم المرحلة الأولى والعالى

١-التعليم (المرحلة الاولى)

إن التعليم لم ينتشر بالسرعة التي توقعها بعض المراقبين عند صدور قانون التعليم الإلزامي في عام ١٩٢٥ م ، ولوحظ أن التلاميذ لم يستفيدوا من نظام نصف اليوم بالمدارس الإلزامية كما لوحظ أن مستوى التعليم يقل كثيرا عن التعليم الإبتدائي، لذلك قدمت وزارة المعارف مشروعا إلى المجلس الأعلى للتعليم في كانون الأول عام ١٩٤١ م تضمن ما يأتي:

١- تحويل المدارس الإلزامية إلى نظام اليوم الكامل .

٢-صدر قانون رقم ٣٥ عام ١٩٤٢ م بفرض تغذية أطفال التعليم الإلزامي .

٣-أنشئت الوزارة ما عرف باسم المدارس الريفية ، وبينت أن الغرض منها هو ترغيب الناشئة بالعمل وطلب الرزق تبعاً لنوع بيئتهم ولكن ثبت فشل هذه التجربة لعدم توافر المدارس الصالحة من هنا بدأت فكرة إنشاء مدارس المعلمين الريفية عام ١٩٤٧م- ١٩٤٨ م.

٤-نفذت الوزارة اقتراح جعل مدة الدراسة ست ساعات .

٥- توحيد التعليم في المرحلة الأولى، إذ ألغت الوزارة المصروفات في المدارس الابتدائية عام ١٩٤٤ م ،وبذلك أزلت أهم الحواجز التي تسببت في وجود الإزدواج في هذه المرحلة وأصبحت المدرسة الابتدائية مفتوحة لجميع أبناء الشعب.

خطت الوزارة عام ١٩٤٧ م-١٩٤٨ م خطوة أخرى في طريق توحيد التعليم الأولي وهو إنشاء المدارس الأولية النموذجية التي وضعت لها مناهج تقابل في مستواها المدرسة الابتدائية فيما عدا اللغة الانكليزية ، وعدل قانون التعليم الابتدائي بحيث يسمح لتلاميذ المدارس الأولية النموذجية التقدم لإمتحان الشهادة الابتدائية مع إمتحان إضافي باللغة العربية بدلا من اللغة الانكليزية ، وسمح لهم بعد ذلك الالتحاق بالتعليم الثانوي أو الفني المتوسط (٢٤)، على الرغم من كل ذلك بقيت المرحلة الأولى للتعليم غير موحدة مما أدى لنقد السياسة التعليمية في البلاد، فاتخذت الوزارة خطوات جديدة نحو عملية التوحيد ،ومن أهم تلك الخطوات :

١- أصدرت الوزارة عام ١٩٥٠ م القانون رقم ١٠٨ ،وبمقتضاه ضمت إليها جميع المدارس الأولية التي تشرف عليها وألغت لجان تعليمية في مناطق الإشراف المحلي عليها .

٢- أصبح التعليم في ١٦ كانون الثاني ١٩٥٠ م رياض الأطفال بالمجان ، وحولت السنتين الأوليتين بالمدارس الأولية إلى نظام الرياض وتدرجت بالأطفال في الأربع سنوات الباقية إلى نظام المدارس الابتدائية .

٣-صدر قانون رقم ١٤٣ لعام ١٩٥١ م كخطوة أخيرة نحو التوحيد ،و يقضي بدمج نوعي التعليم في المرحلة الأولى بنظام الزامي موحد مدته ست سنوات وزوال الفارق بين المدارس الأولية من جهة، ورياض الأطفال والمدارس الابتدائية من جهة أخرى ، وسميت هذه المرحلة بمرحلة التعليم الإبتدائي الإلزامي ولأول مرة في تاريخ مصر التعليمي. إن القانون وحد توحيدا كاملا بين جميع أنواع مدارس المرحلة الأولى إذ استمرت المدرسة الابتدائية بتميز مبانيها ومعلميها وإمكانياتها عن المدرسة الابتدائية المحولة (٢٥). ان هذه الخطوات اكدت وبما لا يقبل

الشك اهتمام الحكومة المصرية بالتعليم ، وسعيها لنشره بالوسائل الممكنة كافة ، وجعله الزامياً للمدارس الاولية سعياً منها لاشراك اكبر قدر ممكن بالتعليم .

٢- التعليم الثانوي

أختص التعليم الثانوي بازدياد مدارسه بشكل ملحوظ ، أذ كان عددها عام ١٩٢١م- ١٩٢٢ م عشر مدارس، فأصبح إحدى عشرة مدرسة عام ١٩٢٢ م-١٩٢٣ م، ثم ست عشرة مدرسة عام ١٩٢٤م-١٩٢٥ م، بينما لم تبنى أية مدرسة ثانوية جديدة للبنات . وبلغ عدد طلاب المدارس الثانوية عام ١٩٢٥م سبعة آلاف وأربعمئة ستة وأربعون طالباً وعدد الطالبات تسع وستون طالبة (٢٦).

وصدر قانون التعليم الثانوي رقم ٣٦ لعام ١٩٢٨ م الذي قسمت بموجبه الدراسة إلى ثلاث سنوات عامة يضاف إليها سنتين تخصص ادبي أو علمي يحصل بعدها الطاب على شهادة إتمام الدراسة الثانوية (البكالوريا) (٢٧).

نشر نجيب الهلال وزير المعارف المصري عام ١٩٣٥ م تقريراً حول التعليم الثانوي بعنوان - التعليم الثانوي عيوبه ووسائل إصلاحه - الذي عد من أهم الدراسات الجادة والناقدة للتعليم الثانوي من حيث وسائل التعليم وعدد السنين الدراسية، واللغات الأجنبية ، ومناهج ، ومواد الامتحان (٢٨).

وكانت النواحي القومية مهملة في المناهج التاريخية ، كما لم تصور الشخصيات الوطنية بالصورة التي يليق بكفاحها ومكانتها، ولم تقم أية رابطة بين حقائق الحياة في المجتمع وبين المناهج الاخرى مما أدى إلى غلبة الطابع النظري على المناهج، وانصب الإهتمام على المواد الدراسية وحدها مع إهمال الجوانب الإجتماعية، و الخلقية ، ووجه المعلمون اهتمامهم إلى حشو عقول التلاميذ بالمعلومات، وأهملوا الجانب التفكيرى ، كما انحصر التلاميذ في الدروس واستظهارها ، ليكتب لهم النجاح في الامتحانات (٢٩).

كتب إسماعيل قباني في ٢٨ أيار ١٩٤٥ م مذكرة عن السياسة العامة لنشر التعليم الثانوي ، و أدى هذا الإهتمام لتشكيل لجنة عن سياسة التعليم الثانوي في تشرين الثاني في العام نفسه تألفت اللجنة برئاسة إسماعيل قباني لبحث الخطط والمناهج التي يستلزم التنظيم الجديد للمدارس الثانوية الذي أدى إلى صدور تنظيم شامل بقانون رقم ١٠ لعام ١٩٤٩ م الذي قسم التعليم

الثانوي إلى قسمين الأول : سنتين يدرس فيه الدراسات عامة ثم يمنحون امتحان عام ، والثاني: مدته ثلاث سنوات (٣٠) . يلاحظ انه على الرغم من الاهتمام بالتعليم الثانوي وتوسعه ، لكنه لم يكن بالمستوى المطلوب ، اذ لم يهتم بصورة جديه بالنوعية ، وانما اهتم بالكمية فقط ، مما ادى لانتقادة بشدة ، وبالتالي اللجوء لمحاولة اصلاحه شيئاً فشيئاً.

صدر تشريع في عام ١٩٥٠ م بشأن مجانية التعليم في مصر، ثم صدر قانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥١ م بتنظيم المرحلة الثانوية، وكان من أهم ما تضمنه هو تقسيم المدارس الثانوية إلى نوعين : عام ، وفني وقسمت الدراسة في الثانوي العام إلى مرحلتين: المرحلة الإعدادية، ومدتها سنتين ويعقد في نهايتها امتحان يحصل فيه الطالب على شهادة الدراسة المتوسطة يعقبها مرحلة الثقافة، ومدتها سنتين أيضا يعقد في نهايتها امتحان ويحصل الطالب بعدها على شهادة الثقافة العامة ، ثم يليها سنة دراسية تنقسم إلى قسمين : علمي وأدبي ويعقد في نهايتها امتحان يحصل الطالب على الشهادة التوجيهية (٣١) .

٣-التعليم الفني :-

أ-المدارس الزراعية

أسهمت مجالس المديریات في نشر التعليم الزراعي فأنشأت مدارس زراعية تحت اسم مدرسة الزراعة كان هدفها نشر الوعي الزراعي وإيجاد طبقة ذات عقول نيرة من الفلاحين، وكان يقبل فيها أبناء المزارعين ممن يعرفون القراءة والكتابة ، وكانوا يتلقون دراسات في الزراعة العملية مع قدر بسيط من الثقافة العامة ، ومنذ عام ١٩٢٨ م أصبح القبول بالمدارس الزراعية بعد الحصول على الشهادة الإبتدائية (٣٢). وفي عام ١٩٣٥ م أنشأت مكاتب زراعية ملحقة بمدارس الزراعة المتوسطة في مشتهر وشبين الكوم والمنيا وطنطا والمنصورة ، وكانت مدة الدراسة بها خمس سنوات أنقصت بعد ذلك إلى ثلاث سنوات ، وكانت الدراسة مقتصرة على التدريب العملي في الحقول ومرافق المدارس الزراعية التي ألحقت بها هذه المكاتب ، ثم ازدادت إلى خمس سنوات مرة أخرى عام ١٩٤٣م وأدخلت المواد الثقافية إلى جانب المواد الزراعية ، كذلك تم إنشاء مدارس أولية ريفية يتلقى فيها الأطفال منذ السنة الأولى التعليم الزراعي والصناعات الزراعية إلى جانب الدراسة الأولية مع العناية برفع مستواهم الصحي وتقوية أبدانهم ، وبالفعل أنشأت ٣٥ مدرسة عام ١٩٤٣ م-١٩٤٤م و٤٣ مدرسة أخرى عام ١٩٤٤م-١٩٤٥ م (٣٣).

وأنشأت مدارس تعليم فلاحه البساتين عام ١٩٤٦-١٩٤٧ لتخريج البساتينيين في منطقة الأورمان والقناطر الخيرية ومحرم بك بالإسكندرية وساحل سليم بأسسيوط، وكان التلاميذ يلتحقون بها بعد إتمام دراستهم الأولية، ويدرسون لمدة ثلاث سنوات. وفي عام ١٩٤٧م ١٩٤٨ م أنشأت مدارس تكميلية زراعية لتحل محل المكاتب الزراعية ، وكانت مستقلة عن المدارس الزراعية المتوسطة ، وكانت الدراسة بهذه المدارس تستمر لمدة سنتين ثم أزدادت عام ١٩٥٠ م إلى ثلاث سنوات.

كان الهدف من هذه المدارس إكساب التلاميذ الخبرات الزراعية العملية التي تساعدهم على العمل في المزارع وفي العام نفسه عدل اسم المدارس وسميت بالمدارس الزراعية الإبتدائية (٣٤) . حقيقة ، ان الحكومة المصرية ادركت اهمية الاهتمام بالمدارس الزراعية ، لان غالبية الشعب المصري بهذه المدة كان يعمل بالزراعة ، لذلك سعت لاجراء مزارعين متعلمين واعين .

ب- المدارس الصناعية

لم يقتصر إهتمام وزارة المعارف بالتعليم الأولي والثانوي فحسب ، وإنما شمل التعليم الصناعي، إذ أصبح القبول بالمدارس الصناعية بالحصول على الشهادة الإبتدائية بعد أن كان الالتحاق بها مجرد معرفة القراءة والكتابة ، وأصبحت مدة الدراسة بهذه المدارس ثلاث سنوات ، ثم زادت مدتها إلى خمس سنوات في عام ١٩٢٨ م (٣٥).

وكان القبول بمدارس التعليم الصناعي منذ عام ١٩٢٩ م بعد الحصول على الشهادة الإبتدائية ، وكانت مدة الدراسة بها ثلاث سنوات يلتحق بعدها المتخرج بالقسم الثانوي لمدة سنتين أو بمدرسة الفنون والصناعات أو بمدرسة الفنون التطبيقية لمدة ثلاث سنوات ، ثم تحولت إلى خمس سنوات بعد عام ١٩٣٦ م ، ثم تحولت إلى المدرسة الثانوية الصناعية عام ١٩٥١ م (٣٦).

ج-المدارس التجارية

تم إنشاء مدرستين للدراسة التجارية في مرحلة المتوسطة إحداهما : بالقاهرة و ثانيهما : بالإسكندرية عام ١٩٢٧ م -١٩٢٨ م تبعهما إنشاء عدد من المدارس ، كما تم في المدارس الزراعية إضافة مواد ثقافية عامة تمكن الطلبة من مواصلة التعليم كي يلتحقوا بالمعاهد العليا بعد ذلك، و شهدت المدارس الثانوية الزراعية والصناعية والتجارية انخفاض نسبة الالتحاق بها

حيث كانت تجهز بمعدات غير كافية ، وأن أعضاء هيئة التدريس كانوا غير مؤهلين لتدريس المناهج الخاصة بكل مدرسة إذ معظم خريجي هذه المدارس لم يعملوا في المجالات الصناعية ، وإنما في وظائف كتابية في الجهاز الحكومي (٣٧) .

٤-التعليم بالأزهر

اتجهت الأنظار في هذه المدة إلى جامع الأزهر وهو المعهد العلمي الذي قام بحماية التراث الديني واللغوي ، وفتح أبوابه على مصارعيها لكل من يريد أن يتلقى العلم، فقد كانت التطورات الحديثة تحتم تطوير نظام التعليم به ،ولذلك صدر في تشرين الثاني عام ١٩٣٠ م قانون رقم ٤٩ بقصد إعادة تنظيم التعليم بالأزهر والمعاهد الدينية ، كما صدر عام ١٩٣٦ م قانوناً آخر (٣٨) .

وكانت أهم التنظيمات الجديدة التي أقرها قانون رقم ٤٩ لعام ١٩٣٠ م هي ما يلي:-

أولاً: تقسيم الدراسة إلى المراحل الأربعة الآتية:-

١-مرحلة التعليم الابتدائي ومدة الدراسة فيها أربع سنوات ، وتدرس بهذه المرحلة العلوم الدينية واللغوية إلى جانب المواد الحديثة.

٢-مرحلة التعليم الثانوي ومدة الدراسة فيها خمس سنوات ،ويدرس الطلاب بهذه المرحلة الفقه والتفسير والحديث والقرآن الكريم والنحو والصرف والبلاغة.

٣-مرحلة التعليم العالي تكون من ثلاث كليات ، وهي أصول الدين وكلية الشريعة وكلية اللغة العربية ومدة الدراسة بكل منها أربع سنوات.

٤-مرحلة التخصص وتنقسم إلى تخصص المادة وتخصص المهنة ،وكان تخصص المهنة يعد العلماء للوعظ والإرشاد وللوظائف القضائية بالمحاكم الشرعية والإفتاء، والتدريس بالمعاهد الدينية ،أما تخصص المادة فوظيفته إعداد العلماء المتمكنين في العلوم الأساسية لكل كلية من الكليات الثلاث.

ثانياً :اقتصر اسم الجامع الأزهر على الكليات الثلاث وأقسام التخصص وأطلق على معاهد التعليم الابتدائي والثانوي اسم المعاهد الدينية الملحقة بالجامع الأزهر .

ثالثاً: أنشأت أقسام عامة للإستماع بالقاهرة وطنطا والمنيا وقنا، ولا تتقيد بقيود المعاهد الثقافية وكان مقرها المساجد.

اما قانون رقم ٢٦ لعام ١٩٣٦ م ، فقد اقتصر على بعض المواد الحديثة التي كانت تدرس بالقسم الثانوي، كما نقل بعض المواد إلى قسم الإبتدائي (٣٩) .

٥-التعليم العالي

إنشاء جامعة حكومية :

وافق مجلس الوزراء المصري عام ١٩١٧ م على إنشاء جامعة حكومية ، خلال جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٧ شباط ١٩١٧ م بناء على إقتراح وزير المعارف، وعلى إثر ذلك تشكلت لجنة في آذار عام ١٩١٧ م للنظر في أمر إنشاء الجامعة الحكومية وإصلاح التعليم العالي في مصر ، وقدمت اللجنة تقريرها الإبتدائي في الأول من تشرين الثاني عام ١٩١٧ م ، ثم قدمت تقريرها النهائي الذي نشر في عام ١٩٢١ م، ولم يكن هذا التقرير أوفر حظاً من التقرير السابق، إذ تعذرت السلطات بالأسباب المالية أيضاً^(٤٠) .

كانت بداية هذه المدة محاولة لوضع نظام للجامعة المصرية، وذلك عام ١٩٢٣ م إذ كانت الجامعة مستقلة في إدارتها، كما أنها تضم أربعة كليات هي الآداب والعلوم والطب .وفي عام ١٩٢٥ م صدر قانون الجامعة الجديد بتحويلها إلى جامعة حكومية ، وحدد فيه أن الجامعة المصرية شخصية معنوية قانوناً، ووظيفتها كل ما يتعلق بالتعليم العالي الذي تقوم به الكليات التابعة لها، وأن عليها مهمة تشجيع البحوث العلمية والعمل على رقي الآداب والعلوم في البلاد ، وهذا القانون حدد مجالس إدارة الجامعة ومجالس الكليات وإعمال الامتحانات وغيرها ، وقام الملك فؤاد في ٧ شباط ١٩٢٨ م بوضع حجر الأساس للجامعة المصرية الذي يضم هذه الكليات، و تقام في المستقبل مدينة جامعية فيها مساكن للطلبة ، وأماكن للإجتماعات العامة الرياضية وفي عام ١٩٣٥ م صدر مرسوم ملكي بضم مدرسة الهندسة الملكية ومدرسة الزراعة العليا ومدرسة التجارة العليا ومدرسة الطب البيطري إلى الجامعة التي أصبحت فيما بعد تعرف بكلية الهندسة والزراعة والتجارة ، وضمت الطب البيطري إلى كلية الطب وتحول اسم الجامعة المصرية إلى جامعة الملك فؤاد الأول، وفي عام ١٩٤٠ م إلى أن اتخذت اسمها الحالي جامعة القاهرة بعد قيام ثورة تموز ١٩٥٢ م وذلك في ٢٣ كانون الاول ١٩٥٣ م (٤١).

كان للجامعة المصرية الفضل بإنشاء عدد من الجامعات في مصر والعالم العربي ، و قرر مجلس إدارة الجامعة عام ١٩٣٨ م إنشاء فرعين بالإسكندرية لكليتي الحقوق والآداب، ثم

إنشاء فرع كلية الهندسة بالإسكندرية عام ١٩٤١ م. وصدر قانون رقم ٣٢ لعام ١٩٤٢ م بإنشاء جامعة فاروق الأول بالإسكندرية، إذ انضمت هذه الكليات إلى الكليات التي تشابهها مع جامعة فؤاد الأول وهي الآداب و الحقوق والطب والهندسة والزراعة والتجارة والعلوم. وصدر في تشرين الثاني عام ١٩٤٩ م المرسوم الملكي بإنشاء جامعة محمد علي بأسسيوط ، و تلاه المرسوم الملكي في تموز عام ١٩٥٠ م بإنشاء جامعة إبراهيم باشا الكبير (جامعة عين شمس) وضمت في ثنائها ستة معاهد تحولت إلى كليات (٤٢) . يتضح من اعلاه ، انتشار التعليم في هذه المدة ، الذي لم يقتصر على التعليم الابتدائي ، وانما شمل الدراسات العليا لادراك الشعب المصري اهميته وضرورة الوصول الى أعلى درجات العلم ، ومما يؤكد ذلك اتساع الكليات وانتشاره تقريبا في محافظات مصر كافة .

رابعاً :-تعليم البنات

في هذه المرحلة تطور تعليم البنات بشكل كبير فقد ازداد عدد المدارس الأولية للبنات ومدارس مجالس البلديات والمدارس الراقية، وفصل تعلم الأولى عن إدارة التعليم الأولى وألحق بقسم إدارة تعليم البنات ، و اهتمت وزارة المعارف بتعليم البنات فرأت تعديل منهاج تعليم البنات ليكون متفقا مع الثقافة العامة وأرسلت إدارة تعليم البنات في طلب برامج من الدول الراقية للإستفادة منها والإقتداء بها ، اهتم وزراء المعارف مثل محمد حسنين هيكل بتعليم البنات ، اذ شجع عليه فقد كان هناك خمس مدارس ثانوية للبنات عام ١٩٣٠ م وهي في القاهرة مدرسة السنية والأميرة فوزية والأميرة فوقية وحلوان ،وفي الإسكندرية الأميرة فايزة، إذ مضت مدة عشر سنوات من غير أن تكون هناك زيادة حتى عام ١٩٤١ م أذ أضيفت مدرسة واحدة فقط (٤٣).

لم يقتصر تعليم البنات على الدراسة الثانوية إذ افتتحت الجامعة المصرية عام ١٩٢٥ م والتحقّت أول دفعة من البنات حصلن على شهادة البكالوريا من مدرسة شبر عام ١٩٢٨ م ، و عمل لطفي السيد مدير الجامعة جهوداً كبيرة لإتمام التحاق الطالبات بالجامعة واللائي تخرجن أول دفعة منهن من الجامعة عام ١٩٣٢ م (٤٤).

تطور التعليم للبنات تطوراً لا بأس به في هذه المدة فأنشأت في عام ١٩٢٧ م أول مدرسة للفنون الطرازية ، وكانت مدة الدراسة فيها ثلاث سنوات ،وكان يقبل فيها الحاصلات على شهادة إتمام الدراسة بالمدارس الأولية، ويتعلمن بالمجان وفي عام ١٩٣٧ م أنشأت مدرسة للفنون الطرازية بالمصروفات ، وكانت مدة الدراسة بها اربع سنوات وكان يقبل فيها

الحاصلات على شهادة الإبتدائية، كما أنشأت في العام نفسه مدرسة للثقافة النسوية حيث كانت تجهز الفتيات للحياة المنزلية ، ومدة الدراسة فيها أربع سنوات، وقد أنشأت مدرسة راقية للفنون الطرازية عام ١٩٣٧ م تقبل فيها خريجات مدارس الفنون الطرازية ، وكان التعليم فيها مجاناً لمدة سنتين، وأخذت بعض الجمعيات تنشيء مدارس حرة للفنون الطرازية تتماشى مناهجها و مناهج المدارس الحكومية (٤٥). ان هذا يدل على تطور التعليم وتقدمه في مصر ، لان اشراك الفتيات في التعليم دليل ذلك ، لان التعليم لا يصبح مكتملاً الا بتعليم الجنسين ، وايضا تطور نظرة المجتمع للتعليم الذي عد ضرورة لا بد منها سواء للرجال او الفتاة .

خامساً :-تعليم الكبار

في هذه المدة كان هناك إهتمام بتعلم الكبار بمختلف الأعمار وخاصة ماتضمنه الدستور لعام ١٩٢٣ م عن تعميم الأقسام المسائية ،و من ثم بدا عدد من مجالس المديريات بإنشاء أقسام مسائية في المحافظات المختلفة، كذلك اهتمت وزارة الشؤون الإجتماعية بإنشاء مدارس وأقسام لمحو الأمية بالنسبة لكبار السن، فضلاً عن الجمعيات الأهلية إذ تم بوساطتهن إنشاء عدد من الفصول لمحو الأمية لكبار السن والعمال ، وقررت وزارة المعارف تشكيل لجنة لمكافحة الأمية بين أفراد الشعب عام ١٩٣٨ م ، و شهدت هذه المدة صدور أول قانون لمحو الأمية رقم ١١٠ لعام ١٩٤٤ م لمكافحة الأمية ونشر الثقافة العامة ، وأن تتولى وزارة الشؤون الإجتماعية تنفيذه ، وعدل هذا القانون بقانون رقم ١٢٨ لعام ١٩٤٦ م بشأن تحديد مسؤولية هذه الفصول من وزارة الشؤون الإجتماعية إلى وزارة المعارف وبدأت وزارة المعارف بإستخدام المدارس لفتح فصول محو الأمية (٤٦). يؤكد اعلاه توجه الحكومة المصرية الالهتمام بالتعليم ، وعلى المستويات كافة ، لادراكها ان تطور وتقدم المجتمعات لا يتم الا عن طريق الغاء الامية والقضاء عليها نهائياً . لكن رغم كل ما ذكر سابقاً ان الجهود التي بذلت خلال مدة البحث لم تكن بالمستوى المطلوب ، ويمكن مرد ذلك للظروف غير المؤاتية للحكومة المصرية انذاك.

الخاتمة

أدرك الشعب المصري أهمية التعليم ودوره في تغيير الوضع ، لذلك أكد وبقوة على ضرورة الاهتمام بالتعليم ، وكان اصراره من القوة بحيث أجبر بريطانيا على تغيير سياستها والاهتمام بالتعليم خاصة بعد إعلان الحرب العالمية الأولى، إذ أجرت بعض الإصلاحات بالتعليم الشعبي، حيث حولت الكتاتيب إلى مدارس أولية ولقبت الفقيه ب(رئيس) والعريف ب(معلم) وعملت على رفع مرتبات الكادر التدريسي ، وعملت على تعديل المناهج الدراسية ، مما حفز وزارة المعارف في عام ١٩١٧ م على تشكيل لجنة لدراسة موضوع إصلاح التعليم الأولي ، وعلى الرغم من كل الجهود التي بذلت من قبل أعضاء اللجنة إلا أن المشروع طوي من قبل وزارة المعارف ، متذرة بحجج مالية.

إن التطور المهم في التعليم الذي حدث بعد صدور الدستور المصري عام ١٩٢٣ م حيث شرع عدة أبواب من الدستور بالإهتمام بالتعليم وتعميمه ونشره بين أبناء الشعب، ونص على تنظيم أمور التعليم عن طريق قانون ، أستمر الإهتمام بالتعليم حيث تقرر في عام ١٩٢٧ م وضع نظام للمدارس الابتدائية من حيث مدة الدراسة وشروط الإلتحاق بها والمصروفات، نتج رسوب الطلاب بالإمتحانات مما دفع الحكومة المصرية بأن تعيد النظر بالموضوعات الدراسية في عام ١٩٣٠ م.

أدركت حكومة مصر أهمية التعليم مما دفعها في ١٩ آب ١٩٣٦ م بإصدار قرار يجعل التعليم إلزامياً للأطفال ممن هم في سن الدراسة، كما نص القرار على توجيه عقوبة إلى ولي الأمر الطفل في حالة عدم تسجيله ، و فيما يخص التعليم الأولي كانت المدارس الأولية والابتدائية تعنى بالمصروفات، لكن الفرق واسع بين المدارس الابتدائية و الأولية من حيث المباني والكادر التدريسي مما دفع الحكومة في عام ١٩٤٧ م – ١٩٤٨ م في توحيد التعليم الأولي وهو إنشاء المدارس الأولية النموذجية، وصدر قانون رقم ١٤٣ لعام ١٩٥٠ م نحو توحيد بين المدارس بإدماج نوعي للتعليم في المرحلة الأولى.

إما التعليم الثانوي فقد بذلت جهود واسعة من قبل إسماعيل قباني إذ قدم مذكرة عن السياسة التعليمية العامة وعلى إثرها الفت لجنة برئاسته لبحث الخطط التي تستلزم التنظيم للمدارس الثانوية مما أدى إلى إصدار قانون في عام ١٩٤٩ الذي قسم التعليم الثانوي إلى قسمين الأول: سنتين يدرس فيه الدراسات عامة والثاني: مدته ثلاث سنوات ، وفي عام ١٩٥٠م صدر تشريع بمجانبة التعليم في مصر ، وفي عام ١٩٥١ م صدر قانون بتنظيم المرحلة الثانوية وهو تقسيم المدارس الثانوية إلى نوعين: عام، وفني، وتقسم الدراسة في الثانوي العام إلى مرحلتين: المرحلة الإعدادية ومدتها سنتين، يعقبها مرحلة ثقافية ومدتها سنتين، ثم تليها سنة دراسة تنقسم إلى علمي و أدبي .

إما التعليم العالي ففي عام ١٩٢٨ م تم وضع حجر الأساس للجامعة المصرية نتيجة الإقبال على التعليم العالي وقرر في عام ١٩٣٨ م إنشاء فرعين بالإسكندرية ، وفي عام ١٩٤٢ م تم إنشاء جامعة فاروق الأول، وفي عام ١٩٤٩ تم إنشاء جامعة محمد علي وفي عام ١٩٥٠ م تأسست جامعة عين شمس.

وفي الختام ، أتضح ان الشعب المصري كان محق مئة بالمئة لانه لولا التعليم لن يتطور أي بلد ، لذلك كان أصراره على الاهتمام بالتعليم ، والذي قاد الى فتح الكثير من المدارس بمختلف أصنافها ، فضلاً من تطوير الموجودة منها .

الهوامش والمصادر

- ١-حسن الفقي ،التاريخ الثقافي في مصر،ط٢، القاهرة ، ١٩٧١ ، ص١٤٣.
- ٢-محمد خيرى حربى والسيد محمد العزاوى ،تطور التربية والتعليم في اقليم مصر في القرن العشرين ،مركز الوثائق التربوية ، القاهرة ، ١٩٥٨ ، ص٢٨.
- ٣-شبل بدران ، التعليم والتحدث -دراسة في تاريخ ونظام التعليم في مصر ، دار الافاق العربية ، القاهرة ، ١٩٨١ ، ص١١٥.
- ٤-حصن الفقى ، المصدر السابق ، ص ١٣٥-١٣٦.
- ٥-محمد خيرى حربى والسيد محمد العزاوى ، المصدر السابق ، ص-ص ٢٧-٢٨.
- ٦-المصدر نفسه ، ص ٢٩-٣٠.
- ٧-محمد توفيق خفاجى ، أضواء على تاريخ التعليم في جمهورية مصر العربية ، القاهرة ، ١٩٧٦ ، ص١١٦.
- ٨-عليه علي فرج ، التعليم في مصر بين الجهود الأهلية والحكومية، دراسة في تاريخ التعليم ، دار المعارف للنشر ، الاسكندرية ، ١٩٨٧ ، ص١١٩ .
- ٩-لجنة ملنر : وهي لجنة تألفت من شخصيات لهم معرفة بشؤون مصر ، وهم (اللورد ملنر، وولستر رنل رود ، والسير جون مكسيويل ، ووالسير أوين توماس،والمستر سبندر ، والسير سسل) ، وصلت الى مصر في ٧ كانون الاول ١٩١٧) كانت ممثلة لجميع الاحزاب البريطانية ارسلت من بريطانيا الى مصر نتيجة ازدياد التوتر ، حيث كانت محاولة من قبل بريطانيا لتهدئة الحركة الوطنية ، الا ان مصيرها كان الفشل بسبب كراهية ونفور الشعب المصري منها حيث كان ينظر لها بانها ستجعل من مصر احد المستعمرات البريطانية . ينظر: عباس محمود العقاد ، سعد زغلول ، دار الهلال ، القاهرة ، ١٩٨٨ ، ص ٧٦.
- ١٠-مقتبس من :- هند الفتال ورفيق السكري ، تاريخ المجتمع الحديث والمعاصر ، بيروت ، ١٩٦٨ ، ص ٢٩٨-٢٩٩.
- ١١-عليه علي فرج ، المصدر السابق ، ص ١١٨ .

١٢-عبد العظيم رمضان ،صراع الطبقات في مصر ١٨٣٧-١٩٥٢، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ،١٩٧٨، ص ١١٠-١١١ .

١٣-مصطفى ابو زيد فهمي ، الدستور المصري ، ط٢ ، نشأة المعارف ، الاسكندرية ، ١٩٥٨ ، ص ٤٢ .

١٤-المصدر نفسه.

١٥-منير عطا الله سليمان ورشدي لبيب ومحمود عبد الرزاق شفيق ، تاريخ نظام التعليم في جمهورية مصر العربية ، ط٣ ، مكتبة الانجلو المصرية،القاهرة،ص١٢٠ .

١٦-امين سامي ، التعليم في مصر ، ط٢ ، مؤسسة شباب الجامعة ،الاسكندرية ، ١٩٨٢ ، ص٨٦ .

١٧-سيد ابراهيم الجبار ، تاريخ التعليم الحديث في مصر وابعاده الثقافية، ط٢ ، مكتبة غريب للنشر ، ١٩٧٧ ، ص ١١٢ .

١٨-حسن الفقي ، المصدر السابق ، ص١٥٨ .

١٩-المصدر نفسه ، ص ١٥٩ .

٢٠-عبد العظيم رمضان ، المصدر السابق، ص ١١٤٧-١١٨ .

٢١-ثامر نعيمة خضير البديري ، مصر في سنوات الازمة الاقتصادية العالمية ١٩٢٩-١٩٣٢ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاداب ، جامعة بغداد، ٢٠٠٦ ، ص ١٧٢-١٧٣ .

٢٢-المصدر نفسه ، ص ١٧٣ .

٢٣- شذى كريم حمد حسين ، التطورات الداخلية في مصر (١٩٣٩-١٩٤٥) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية للبنات ، جامعة بغداد، ٢٠٠٦ ، ص ٥١-٥٣ .

٢٤-امين سامي ، المصدر السابق ، ص ٩٠ ؛ محمد خيرى حربي والسيد محمد العزاوي ، المصدر السابق، ص ٤٠-٤١ .

٢٥-منير عطا الله سليمان ورشدي لبيب ومحمود عبد الرزاق شفيق ،المصدر السابق،ص١٧٢ .

٢٦-حسن الفقي ، المصدر السابق ، ص١٧٢ .

- ٢٧- سامي محمد نزار و اخرون ، تاريخ التعليم، ط١، مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات ، القاهرة ، ٢٠١٠، ص ٢١٢ .
- ٢٨- شذى كريم حمد حسين، المصدر السابق ، ص ٥١ .
- ٢٩- حسن الفقي ، المصدر السابق ، ص ١٧٢ .
- ٣٠- المصدر نفسه ، ص ١٧٣ .
- ٣١- سامي محمد نزار و اخرون ، المصدر السابق ، ص ٢١٢ ؛ محمد خيرى حربى والسيد محمد العزاوى ، المصدر السابق، ص ٤٨-٤٩ .
- ٣٢- حسن الفقي ، المصدر السابق ، ص ١٣٨ .
- ٣٣- سيد ابراهيم الجبار ، المصدر السابق ، ص ٢١٦ ؛ محمد خيرى حربى والسيد محمد العزاوى ، المصدر السابق، ص ٥٥ .
- ٣٤- امين سامي ، المصدر السابق ، ص ٩٤ .
- ٣٥- عبد العظيم رمضان ، المصدر السابق ، ص ١١٠-١١١ .
- ٣٦- نجلاء محمد حامد و امانى عبد القادر محمد ، التربية والتعليم في مصر ، مركز الكتاب للنشر ، القاهرة ، ٢٠٠٣، ص ١١٥ ؛ محمد خيرى حربى والسيد محمد العزاوى ، المصدر السابق، ص ٥٢ .
- ٣٧- سامي محمد نزار و اخرون ، المصدر السابق ، ص ٢١٣ .
- ٣٨- حسن الفقي ، المصدر السابق ، ص ١٨٠-١٨١ .
- ٣٩- المصدر نفسه، ص ١٨٠-١٨١ .
- ٤٠- اسماعيل محمود القباني ، دراسات في مسائل التعليم ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، ١٩٧٢، ص ٩٢ .
- ٤١- نجلاء محمد حامد و امانى عبد القادر محمد ، المصدر السابق، ص ٢١٢ .
- ٤٢- سامي محمد نزار و اخرون ، المصدر السابق ، ص ٢١٥ .

٤٣- لطيفة محمد سالم، المرأة المصرية والتغيير الاجتماعي ١٩١٩-١٩٤٥، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٨، ص٧٣ .

٤٤- سامي محمد نصار واخرون، المصدر السابق، ص ٢١٦ .

٤٥- حسن الفقي، المصدر السابق، ص ١٧٦ .

٤٦- ابراهيم محمد ابراهيم، تاريخ تعليم الكبار في مصر الحديثة، جامعة عين شمس، القاهرة د.ت، ص٦٤ .

Summary

Britain has worked in several fields in Egypt's education after the first World War based on the multiple needs for the Egyptian people who realised the importance of reforming this sector because it is the basis for developing the country.

This included reforming out the stages of education, the first and higher stages, as well as including the education of both genders as an effort to improve the country's image, among the people on one hand, and to confirm its good intentions on the other hand,

Regardless of the British intentions, they contributed in many ways to help improve the educational level of the Egyptian people including all the stages which was a calculated move to Britain.

The development of Education in Egypt 1916-1951
Historical study

(curriculum, AL-maarif Ministry, Educational
development)

Prepared by

Assist . prof .dr Summer raheem Al-Khuzae

History Department

Mustansiriyah University

saamr.raaheam@yahoo.com

Assist .lecturer Harth Youssef Esa

Office poss university

lechuology university

Harth.yosaf@yahoo.com